العفيف الأخضر

إصلاح العربية

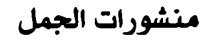




منشورات الجمل

العفيف الأخضر

إصلاح العربية





ولد العفيف الأخضر في عائلة فلاحين فقراء في شمال شرق تونس سنة ١٩٣٤. والتحق بجامعة «الزيتونة» الدينية («أزهر تونس»)، ثم بكلية الحقوق. ومارس مهنة المحاماة بين ١٩٥٧ و١٩٦١، ثم تخلّى عن هذه المهنة وسافر إلى باريس في ١٩٦١، قبل أن يلتحق، مع يساريين آخرين، بنظام الرئيس أحمد بن بلا غداة إستقلال الجزائر. وانتقل إلى الشرق الأوسط في العام ١٩٦٥، وتنقّل بين عمّان وبيروت حيث طبع أهم كتبه التي كان محورها «نقد الفكر الإسلامي التقليدي». غادر العفيف الأخضر بيروت محزوناً بعد اندلاع الحرب الأهلية، وبعد أن صدم أصدقاءه اليساريين بموقفه الرافض لهذه الحرب، والرافض لكل مبرّراتها «التقدمية». فقد هاله أن اليسار اللبناني لم يدرك أنه كان يسهم، بدون وعي، في تحطيم الحصن الوحيد للحرية في العالم العربي «الغبي والمستبدّ». عاش في باريس منذ ١٩٧٩، ويكتب لصحيفة عربية، ويحاضر أحياناً في القاهرة أو يشارك في نقاشات تلفزيونية في محطات فضائية عربية، وتوفي فيها ٢٠١٣. من كتب **العفيف الأخضر**: **التنظيم الحديث**، دار الطليعة، ١٩٧٢؛ **الموقف من الدين**، دار الطليعة، ١٩٧٣. صدر له عن منشورات الجمل: **إصلاح الإسلام: بدراسته وتدريسه بعلوم الأديان**، ٢٠٠٤؛ **من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ**، ٢٠٠٤؛ **رسائل تونسية**، ٢٠٠٤.

العفيف الأخضر: إصلاح العربية، الطبعة الاولى

تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٢٣٠٤
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com



الفصل الأول

هل إصلاح العربية ضروري وممكن؟




مكتبة
الفكر الجديد

مدخل

هذا البحث نشرته في الكتاب السنوي، قضايا فكرية، في 1997 بعنوان «الأصولية تُعيق تطور العربية». بعد عام اختفى الكتاب طبعاً، من سوق الكتب. أردت إنقاذه بإعادة نشره على الانترنت.

إصلاح العربية يهدف إلى تحويل العربية من لغة القرآن، أو من لغة القرآن فقط، إلى لغة العلم والتكنولوجيا أيضاً. كيف؟

1 - بتبنّي معجم المصطلحات الغربي بتعريبه [= كتابة المصطلح بالأحرف العربية مع الإبقاء على بنية المصطلح في لغته الأصلية] لأن المصطلح لا يترجم. ترجمة معانيه بأكثر من كلمة تغتاله، كمصطلح، لاستحالة النسبة إليه، مثلاً فزياء: فزيائي. لو ترجمنا الفزياء بمقابلها العربي القديم: علم الطبيعة؛ لاستحالت النسبة إليه، فعلمي طبيعي صيغة لا معنى لها. على العربية أن تقلد العبرية التي عَبْرَنت معجم



المصطلحات الغربي ولم تترجمه؛ فتحولت بذلك من لغة ماتت منذ ألف عام، إذ لم تعد صالحة إلا للشعائر الدينية، إلى لغة العلم والتكنولوجيا والإبداع في كل مجال.

2- إصلاح النحو، بإلغاء الإعراب والوقوف على السكون، كما طالب بذلك أحمد أمين وطه حسين، وكما فعلت اللغات الحديثة. إذ إن جميع اللغات القديمة قامت على الإعراب. ألححتُ منذ 16 عاماً ولا زلت، على الاعتراف باللحن، الذي هو فاعل التطور في اللغة، كما أن البدعة هي فاعل التطور في الدين؛ التهجين هو فاعل التطور في البيولوجيا. دعاة نقاء اللغة، ونقاء الدين، ونقاء العرق، مصابون بوسواس الثبات، فيكسيزم، الذي ينافي قانون التطور الحتمي والكوني: «كل شيء يتغير إلا قانون التغير».

3- ضرورة إصلاح الأبجدية العربية، الفقيرة في الصوتيات، مما جعلها أحياناً شبه هيروغليفية، لذلك اقترحت منذ 1971، إصلاح الأبجدية العربية، بعد إصلاح نصر بن حجاج لها، بإضافة التنقيط والشكل، المفقودين حتى ذاك التاريخ في مصحف عثمان، استغنيت عن التنقيط، بتغيير الأبجدية، حتى ما عاد حرف فيها يشبه حرفاً -كما في الأبجديات المعاصرة-، وألغيتُ الشكل، باستحداث أبجدية صوتية في صلب الأبجدية: ترمز إلى الضمة والفتحة والكسرة.



هذا الرمز هو الألف (أ)، يتكرر 3 مرات: مرة في رأسه فتحة، ومرة في منتصفه ضمة، ومرة في آخره كسرة. فهل يبادر موقع إلكتروني إلى إدخاله إلى أبجديته؟ أما السكون، فترك العلامة له علامة، كما قال النحاة. وأضفتُ الحروف اللاتينية المستخدمة في الرموز الرياضية، التي لا مقابل لها في العربية. وهكذا تصبح العربية من أيسر اللغات على متعلميها، ويربح الطفل أربعة أخماس وقته، أي ما يضيعه اليوم في تعلمها.

* * *

ضرورة الاعتراف باللحن والدخيل

(هذا نص 1997 مختصراً ومنقحاً ومصححاً فأخطاؤه المطبعية جعلته أحياناً كثيرة غير قابل للفهم).

لنتفق على المصطلحات: ماذا أعني بالأصولية؟ أعني بها: وسواس النقاء: نقاء العرق، نقاء الهوية، نقاء الدين ونقاء اللسان، من اللحن والدخيل، وهما سر حياة جميع اللغات، فضلاً عن رهاب التطور والتجديد.

شكلت هذه الأصولية على مر العصور عائقاً أمام تطور العربية. هذا لا يعني أن تطورها الذاتي توقف. كلا. فالتطور قانون لا يُصد ولا يُرد. لكنه تطور، جرى ويجري خارج الشرعية اللغوية. مثلاً المصطلحات الإغريقية، التي عربها



الفلاسفة ومترجمو بيت الحكمة المسيحيون في عصر صعودنا، لم تحظَ بشرعية المعاجم قط. النطق، النحو والمعجم تطوروا، لكن المؤسسات اللغوية، ظلت تمر عليها مر الكرام، بل وتجاهد ضدها وترميها بالزندقة اللغوية.

الأصولية اليهودية حاولت هي الأخرى أن تحبس العبرية في سجن الشعائر الدينية، لكن النخبة العلمانية الحديثة هزمتها فجعلت من هذه اللغة، التي كانت تُعَدّ في عداد اللغات الميتة، لغة علمانية وعلمية من طراز لغات الغرب.

اللغة ثابتة أم متطورة؟

نعرف اليوم، لماذا تموت لغة؟ عندما تستبد بها فكرة ثابتة، تخشّبها، فتعيق تطورها، برفض إضفاء الشرعية، على تطور قواعدها ومعجمها، فتصاب بالانفصام إلى لغتين: فصحى الكتابة، وفصحى الحياة. دون أي تلاقح بينهما، كما يجري في اللغات الحية الأخرى، التي تجنبت غالباً، كالأنجلو-ساكسونية، إحلال الإرادوية الأصولية، محل قانون التطور اللغوي. لأن ذلك انتهاك للتاريخ، الذي لا يعترف إلا بالانتخاب الطبيعي، النقيض المباشر للانتخاب الإرادوي.

قانون التطور العام، سواء في مسار الحياة النباتية، الحيوانية والبشرية، خضع دوماً للانتخاب الطبيعي لا الإرادوي، أي للتغيرات الكمياوية، البنيوية والبيئوية، التي



تدفع الإعلام الجيني للتكيف مع المستجدات. الأحياء التي عجزت عن التكيف ـ كلمة سر الحياة ـ انقرضت، ولم تبق منها إلا أحافير.

اللغة الميتة، بدورها أحافير، كأحافير الأحياء المندثرة، التي خذلها الانتخاب الطبيعي، لأنها عجزت عن التكيف مع المستجدات اللغوية.

كيف نشأت اللغة البشرية؟

يصف كوبنس، عضو أكاديمية العلوم، مسار التطور التكنولوجي الذي تواكب مع مسيرة تطور اللغة: «يثبت لنا علم ما قبل التاريخ، على نحو مذهل، مسار تطور وارتقاء التكنولوجيا والفكر الرمزي (. . .) كان الإنسان، منذ مليوني عام، يصنع من كيلو واحد من الصوان، 10 سنتيمتر شفرة [سكين] مفيدة، الإنسان منذ 500000 سنة، 40 سنتيمتر، الإنسان منذ 50000 سنة، 200 سنتيمتر، الإنسان منذ 20000 سنة، 2000 سنتيمتر، اخترع الإنسان منذ مليوني سنة، أواني للاستعمال الفوري. أما منذ 500000، فقد صنعها لتستخدم في الأسابيع أو الشهور القادمة. منذ 50000 سنة، شرع الإنسان يدفن موتاه، لتسهيل رحلتهم إلى عالم آخرة». أجرى العلماء الأمريكيون تجارب على الجوريلا والشامبانزي. يقول شالين، الباحث في معهد علوم الأرض، بمدينة ديجون، ومدير معمل



ما قبل تاريخ الباليو إكولوجيا: «ساد الظن بين العلماء طويلاً أن أحد الفوارق الكبرى بين الإنسان والقرود، الإنسانية الشكل، الجوريلا والشامبانزي، هو اللغة. أجريت محاولات لجعل القرد يتكلم لغة الإنسان، باءت جميعاً بالفشل. السبب عائد إلى كون تشكل حنجرة القرد لا يتفق مع النطق. لكننا مدينون للسيدة والسيد جاردنيير اللذين قاما بثورة في هذا المجال سنة 1966. علّم هذان الزوجان الباحثان، رضيعة شامبانزي اسمها «واشو» بلغة الإشارات، التي يتواصل بها البكم والصم من الناس (...) خلال خمس سنوات، تعلمت واشو 160 كلمة، فغدت قادرة على تركيبها في جمل مفيدة. (...) وعندئذ سلم الباحثان الطفلة واشو إلى معهد دراسة الرّئيسات، بنورمان، الذي واصل تعليمها اللغة مع زملاء لها من القرود. فاتضح أنهم موهوبون مثلها، في تعلم اللغة الإنسانية (...) كما قام باحثان آخران، بتعليم الجوريلا «سارة» بواسطة كلمات مكتوبة (...) وفي جامعة استانفورد (كاليفورنيا)، تعليم جوريلا اسمها «كوكو»، 400 كلمة، بنسبة 10 كلمات جديدة كل شهر.

فما الذي يمكن استنتاجه من هذه الملاحظات؟

«هو أن اللغة، التي كانت تبدو إحدى الخصائص الخاصة بالإنسان، لم تعد كذلك اليوم. في هذا المجال أيضاً، الفرق بين الإنسان والقرود الشبيهة بالإنسان، هو فرق في الدرجة لا في النوع. لقد أضحت الجوريلا والشامبانزي قادرة على



استيعاب 400 كلمة، التي تعلمتها كوكو، وهي نفس الكمية من الكلمات، التي يستخدمها اليوم الأناسي العاقلون، أصيلو استراليا، للتفاهم فيما بينهم». (شالين، التطور البيولوجي البشري ص ص 19، 20).

نجحت الأصولية الإسلامية، قديماً وحديثاً، في إعاقة تطور العربية المكتوبة، لتواكب تطور العربية المنطوقة، الموصومة باللحن. سبب نجاحها يعود إلى انتصار نظرية ثبات اللغة، على نظرية تطورها.

اعتبار اللغة وحياً إلاهياً، لا مساراً تطورياً، قناعة صريحة أو ضمنية، تشرّبتها الكثرة الكاثرة من المعجميين والنحاة، لذلك حاولوا، منذ البداية، محاربة اللحن والدخيل، اللذين هما سر تطور اللغة؛ تحصيناً للعربية ضد الروافد الداخلية الكفيلة بتخصيبها وتطويرها، لتساير متطلبات الزمان والمكان، محتمين بآية: «وعلّم آدم الأسماء كلها، ثم عرضهم على الملائكة، فقال: أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» (البقرة: 31)؛ يقول الطبري في تفسيرها، نقلاً عن ابن عباس: «علمه اسم كل شيء حتى الهنة، والهينة، والفسوة والضرطة»، فضلاً عن أسماء جميع الوحوش والحيوانات والأشجار، وما فرّط في التسمية من شيء، سوى أسماء العلوم ومصطلحاتها طبعاً!

وراء كل أصولية تكمن أسطورة نرجسية القبيلة، كما



يسمّيها ايريك فروم، أو المركزية الإثنية كما تسمّيها الأنثروبولوجيا: نحن خير أمة أخرجت للناس، ولغتنا خير اللغات. أليست لغة الوحي في الدنيا ولغة أهل الجنة في الآخرة؟! فكيف تخضع لغة سماوية لقانون التطور الأرضي الوضيع؟! وكيف تتطور لغة خلقت كاملة، كمال أبينا آدم، الذي قرض بها أشعاراً على أوزان الخليل بن أحمد؟! لغة نزل بها الوحي، تتّحد بالوحي ذاته، فلا تبديل لكلماتها!

هذا هو الاتجاه الذي ساد، صراحة أو ضمناً، لدى المتكلمين واللغويين. دافع عنه ابن فارس الرازي، في كتابه «اللغة والمقاييس»، وابن حزم في مؤلفه: «الإحكام في أصول الأحكام»، فضلاً عن الأشاعرة.

الاتجاه المضاد عبّر عنه ابن جني في كتابه «الخصائص»، إذ يقول: «[يتفق] أكثر أهل النظر، على أن اللغة تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف». محاولاً، شأن الاتجاهات التطورية، التي لم تكن قادرة على الخروج على المعجم الديني، بتأويل آية: «وعلم آدم الأسماء كلها» لم يعلم الله آدم الأسماء اسماً اسما، وإنما وهبه القدرة على تعلّمها، بواسطة التواضع والاصطلاح.

تبنّى النحاة ثم المعجميون، نظرية الوحي والتوقيف، لا نظرية «التطور» في العربية؛ لتحصينها ضد وسواس اللحن بما هو تشويه لثبات لغة القرآن، التي اتحدت به، مستبدلة قداسته



بتاريخيتها، التي تُنوسيت وحُقرت، مما جعل تطويرها، بإثراء معجمها بالدخيل من اللغات، وتجديد نحوها، ليواكب كلام المتكلمين الأحياء، بدلاً من التسمر في شواهد العرب الأموات، يعاش من الأرستقراطية اللغوية والدينية كانتهاك لمحرم.

دفاعاً نفسياً ضد اللحن، الذي غزا لسان عرب الحواضر التي تموج بالجديد، لاذ النحاة والمعجميون بفصاحة أعراب البادية، جاعلين منها الفصاحة بألف ولام التعريف، نموذجا يحتذى للسان النقي، من شوائب اللحن، إذن شريعة لغوية: ضرباً من المرآة التي يتملّون فيها وجوههم اللغوية، نوعاً من الأنا المثالي، الذي يرمز إلى جبروتهم اللفظي، حصنهم اللغوي المنيع. فالشواهد النحوية تُستمد منهم ومنهم فقط. تلك هي الخطيئة التي شكلت على مر الدهور عائقاً، مازالت العربية تدفع ثمنه، من عدم معاصرتها لعلوم عصرها.

تعقب النحاة والنقاد كل جديد في لسان العرب باسم اللحن، عند ألمع كتاب وشعراء العربية وفي القرآن أيضاً. فالجاحظ اقترف 200 خطأ ـ خطيئة نحوية، والمتنبي زلّت به اللسان عندما قال:

فلا يبرم الأمر الذي هو حالل

ولا يحلل الأمر الذي هو مبرم

فـ«حالل» لم يجريها على القياس الصرفي، وكذلك



«يحلل». لأن القياس النموذج الأعرابي: «حالاً ويحل بالإدغام». (عبد المجيد بن عمر الطاهري، قلائد المتنبي، ص 87).

ولم تشفع له فتوى الخليل بن أحمد: الشعراء أمراء الكلام يحتج بهم ولا يحتج عليهم. تعقبوه أيضاً في أخطاء القرآن النحوية.

على غرار النحاة، الذين اتخذوا من لغة إعراب القرن الهجري الأول ـ لأنه أفضل القرون ـ نموذجاً لا ينافس، ساح رواد المعاجم، كالأزهري صاحب «تهذيب اللغة»، وابن سيده، مؤلف «المحكم»، في بادية العرب العرباء: الفصحاء الخُلّص من تلويث اللحن والدخيل، محتقرين العرب المستعربة، التي حملت لواء الريادة الثقافية آنذاك. لكن خطيئتها أنها ذات لسان مشبوه. لذلك كان لسان الأعرابي الأمي، أنقى لديهم من لسان العربي أو المستعرب العالِم، اللذين حرموا على أنفسهم الاستشهاد بهما. لأن دافعهم الأساسي للتأليف المعجمي هو خوفهم من تلويث اللحن والدخيل للغة العرب العرباء، التي زعموا أن القرآن نزل بها. وهو زعم لا ينهض عليه دليل. لغة القرآن هي لغة قريش، الساكنة في حاضرة التجارة: مكة. لم تكن قريش تستورد السلع وحسب، بل وأيضاً الأفكار واللغة الناقلة لها. وهكذا كانت لغة قريش تموج بالألفاظ الدخيلة، التي دخلت في



القرآن، مثلاً: من السريانية: جبروت وصنم، من الآرمية والعبرية: كتاب (كتيم)، سفر (سفرايم)، طهارة، أخ، جهنم، وعشرات بل مئات الكلمات الأخرى، حتى يكاد يكون القرآن مكتوباً بالعبرية التوراتية والتلمودية، فقد استعار من التلمود ومن المشناة [= المثناة القرآنية] عشرات الآيات، واستعار القرآن من اليونانية: إبليس، برج، درهم، قلم، ومن الفارسية: كافور، وزنجبيل... واستعار الكثير من اللغات الأخرى. حسب القارئ أن يعود إلى كتاب «الإتقان» مثلاً.

الخوف من التلاقح اللغوي، عبر اللحن والدخيل، دفع المعجميين إلى تأليف المعاجم للوقاية منه.

يقول ابن منظور، في مقدمة لسانه، لتبرير تأليف معجمه: «وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان، من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام، لا يعد لحناً مردوداً، وصار النطق بالعربية من المعائب معدوداً. وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب، في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسمّيته لسان العرب».

ما أشبه اليوم بالبارحة! فلم تتقادم كلمة واحدة من هذه الفقرة من المقدمة، رغم مضي ثمانية قرون على كتابتها! لأن دواعي انصراف العرب والمستعربين، بالأمس واليوم، عن



العربية إلى الألسن الأجنبية، متماثلة أو تكاد: مقاومة هذا اللسان للتطور: «مما جعل النطق بالعربية من المعائب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات، في اللغة الأعجمية وتفاصحوا في غير العربية». (ابن منظور، مقدمة لسان العرب، ص 5).

لكن ابن منظور لم يتساءل عن السبب، ولو فعل لوجده في رفضها لتجديد دمها باللحن والدخيل. مما جعل المعجم العربي الرسمي لا يفي بحاجات الثقافة العربية ـ الإسلامية الصاعدة. لذلك لجأت النخبة إلى المعاجم السريانية، اليونانية، السانكريتية، والفارسية لتستعين بها وتستعير منها. لكن ما استعارته منها لم يحظى بالشرعية المعجمية، التي ظلت مغلقة على لغة آكلي الشيح والقيصوم، رافضة الانفتاح على لغة العرب المستعربة، المتلاقحة مع لغات عصرها.

عبثاً تبحث في لسان العرب عن كلمة أشكلت عليك في بخلاء الجاحظ، في شفاء ابن سينا، أو حتى في شعر أبي نواس والمتنبي، اللذين استخدما كلمات سريانية، يونانية، وفارسية! لكنك واجد فيه كل ما تحتاج إليه، وخاصة كل ما لا تحتاج إليه، عن الصحراء، الخيام، النوق، وعالم البداوة الجديب، من كلمات مهجورة لم تستخدمها النخبة الثقافية العربية والمستعربة قط!

الخلفية الدينية الكامنة خلف هذا الموقف اللغوي الرافض



للحن والدخيل، هي عدم الفصل بين العربية والدين. بما أن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان زعماً، فكذلك اللغة التي عبّرت عنها. وبما أن الشريعة ولدت مكتملة، فإن كل إضافة لها تعتبر زندقة دينية، وكذلك كل إضافة للغتها المتحدة بها تعتبر هي الأخرى زندقة لغوية: لحناً ودخيلاً!

يقول ابن منظور لساننا «شُرّف بالبيان على كل لسان، وكفاه شرفاً أنه به نزل القرآن، وأنه لغة أهل الجنان. عن ابن عباس قال رسول الله: أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي».

إذا كانت العربية قد شرفتها المركزية الإثنية على كل لسان، فكيف ستتواضع لتستجدي من هذه الألسن التي هي دونها شرفاً، بعض مفرداتها؟ أليس ذلك حطاً من شرفها وانتهاكاً لحرمتها؟

جميع الألسن بما فيها العبرية، التي ظلت طوال ثلاثة آلاف عام لغة دينية، قطعت حبل سرتها بالمقدس المعيق، بما هو ثبات يعيق تطورها، إلا لساننا، الذي فاته قطار التحديث اللغوي، فبقي يجتر ذاكرته التراثية، كبديل عن الالتحاق بقافلة المعارف والعلوم، التي أقلعت بدونه.

علمنة العربية ضرورة حيوية. لأن الإصرار الأصولي على شل ديناميك تطورها مازال اتجاهاً حاسماً بين سلطات الوصاية



عليها: الانتلجانسيا التقليدية، والدول المصرّة على جعل العربية والإسلام مترادفين: «وبعد فاللغة العربية هي محور التراث العربي الزاهر حتى لقد أصبحت الصفتان: إسلامي وعربي صفتين مترادفتين. كما كانت اللغة العربية والدين، في عز الخلافة الإسلامية شيئين مترابطين لا انفصام بينهما». كما كتب عبد الله باجبير (الشرق الأوسط 9/ 11/ 1979).

هذا الترابط بات اليوم يتطلب الفك. لكنه لن يقع بدون صراع مرير. في سبتمبر 1996، شكلت كل من ألمانيا، النمسا وسويسرا لجنة مشتركة، لإدخال إصلاح موحد على الألمانية، لإصلاح نحوها وصرفها وكتابتها. وقد برر المستشار الألماني، هيلموت كول، هذا الإصلاح اللغوي الجذري الثاني، بعد الإصلاح اللغوي الأول، الذي قاده الملك فرديريك الأكبر، في القرن الثامن عشر، والذي جعل من ألمانية العصور الوسطى المحنطة، ألمانية حديثة وعلمانية، على غرار اللغتين الإنجليزية والفرنسية، بضرورة المزيد من تحديث اللغة الألمانية لـ«تصمد أمام منافسة الإنجليزية والفرنسية». استفز هذا «المزيد من التحديث» كما كان منتظراً، الأصولية أحزاباً وكتّاباً وخاصة النازيين الجدد ومن لفّ لفّهم لمعارضته. يعلق عبد الله باجبير على هذا الخبر: «هؤلاء الثائرون معهم كل الحق. فاللغة ليست جهاز تليفزيون يمكن تعديله وتبسيطه ووضع قواعد جديدة لتشغيله. وما حدث في ألمانيا حدث في



فرنسا (. . .) وخطورة ما فعله الألمان أنهم نزعوا روح اللغة، وقطعوا صلة الرحم اللغوي، بين الماضي والحاضر الألمانيين»! (نفس المصدر).

قد يستغرب المرء رهاب باجبير، من القطيعة بين ماضي اللغة الألمانية وحاضرها، التي لا تعنيه في شيء. لكن استغرابه سيزول عندما يعرف أنه لم يرمي الإصلاح اللغوي الألماني بحجر، إلا كمحاولة استبعاد قلقة إزاء موضوع يثير أشجانه، يمثل بالنسبة له ذكرى مؤلمة، عاشها آباؤه في مطلع القرن ومازالت أشباحها تطارده. ذلك أن بعض الكتّاب المصريين دعوا لإصلاح العربية، المتخلفة عن الألمانية ببضعة قرون، لتبسيط رسمها الهيروغليفي، وإصلاح نحوها الأحفوري. لكن باجبير سرعان ما يطرد شبحه المقلق، ويستعيد طمأنينته: «ولكن كبار الكتّاب، وقفوا في وجه هذه الدعوة المدمرة، وقالوا إن هذه الدعوة، ليست إلا حرباً على الإسلام وليس على اللغة العربية وحدها» (نفس المصدر)، لأن الإسلام هو الوحيد بين الديانات التوحيدية الذي حرّم على نفسه ـ بعد هزيمة المحاولة الاعتزالية ـ كل إصلاح ديني يرشّده، لكي لا يرفع عصا الردة، على الحداثة وعلومها، التي مازالت منفية من أرضه! ولأن العربية هي الوحيدة، من بين جميع اللغات الحية، التي لم تحظى بعد بإصلاح لغوي حقيقي، ينقلها من القدامة إلى الحداثة اللغوية.



صيحة فزع باجبير لا شيء، إذا ما قيست برفض الأصولي المغربي طه عبد الرحمن، لا لتعريب المصطلحات، الذي دشنه فلاسفة الإسلام وحسب، بل وأيضاً لترجمتها إلى العربية «ترجمة توصيلية» أي أمينة! لأنه يعيشه، كافتظاظ لعذرية العربية، كتدليس لنقاوتها القدسية، وخاصة، كاعتراف آثم بنقصها وهي الكاملة بماهيتها، وبافتقارها إلى ما دونها من اللغات وهي سيدة اللغات.

يبدو أن طه عبد الرحمن دشّن بكتابه «فقه الفلسفة: الفلسفة والترجمة»، علماً جديداً «يتخذ من أصول الفقه، المتقادم، نموذجاً له هو «علم فقه الفلسفة»، الذي يكتب الأحرف الأولى في وثيقة ميلاده، بدماء «المتأغرقين» من العرب والمسلمين قديماً وحديثاً. لماذا؟ لأنهم يأخذون بالمعرفة الغربية، التي «تقطع العقل عن الغيب، وتفصل بين العلم والعمل» (طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة: فلسفة الترجمة، ج. 1 ص 15)، بينما الثقافة الإسلامية تصل العقل بالغيب، وتصل العلم بالعمل «ولم يعوا بعد أن عقلانيتهم الإغريقية تجريدية، إذن قادرة على التعميم والتنظير، الخطرين على العقيدة. عكس العقلانية الإسلامية، ذات الطبيعة التأنيسية» (نفس المصدر)، والتذريرية، التي تعالج الحالات العينية في تشتتها، بعيداً عن التطلع إلى ما يكمن وراءها من اتجاهات وقوانين توحدها. أخيراً، تمتاز العقلانية الإسلامية



المهتدية، عن العقلانية الإغريقية الغارقة في الضلال، بأنها «مؤيدة بالوحي الإلهي».

ما السبيل إلى هذه العقلانية الإسلامية المتعالية، عن العقلانية اليونانية وما تناسل منها؟

الإبداع على غير منوال، الذات المكتفية بذاتها، والمؤيدة بعناية واجب الوجود بذاته، على ثلاثة أصعدة: على صعيد فهم التراث، على صعيد الكتابة وعلى صعيد الترجمة.

1 ـ الإبداع على صعيد فهم التراث، يتلخص في تخليصه من المفاهيم المستوردة من التراث الغربي لخطرها على: العقيدة، المعرفة واللغة! لأن الأيديولوجيا الأصولية، بما هي تعبير عن المجتمع التقليدي، الذي يحكم فيه الأموات من وراء قبورهم حياة الأحياء، تصرّ على ضرورة البحث في التراث بالتراث نفسه، وفي الدين بالدين، لا بتاريخ الأديان المقارن وعلوم الأديان الحديثة الأخرى، التي كفّرها سيد قطب وهي: «اتجاهات الفلسفة بجملتها، واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني بجملتها، واتجاهات علم النفس بجملتها (. . .) واتجاهات دراسات الأديان المقارنة بجملتها، واتجاهات تفسير المذاهب الاجتماعية بجملتها (. . .) [لأنها] تصورات اعتقادية جاهلية، أو قائمة على هذه التصورات. معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ في أصوله المنهجية، عداء ظاهر أو خفي للتصور الديني



جملة، وللتصور الإسلامي على وجه خاص» (سيد قطب، «معالم في الطريق»، ص 41)، ما يقوله سيد قطب مباشرة، يقوله طه عبد الرحمن مداورة. عداء الأصولية الإسلامية لعلوم الحداثة مفهوم، لأنها تعري شجرة نسب الأساطير المؤسسة، التي تستمد منها الأصولية شرعيتها.

2 ـ الإبداع الفلسفي الإسلامي؛ يتلخص في انعزالية فلسفية، منافية لطبيعة الفلسفة نفسها، بما هي تفكير عقلاني، إذن كوني. تترجم هذه الانعزالية «الفلسفية» نفسها بالتخلص من كل ما هو آخر، مغاير مخالف أو مختلف، لتتملّى وجهها في مرآتها الخاصة. بعيداً، بعيداً عن عالم الغرب، عن العالم؛ عالم الكون والفساد.

3 ـ الإبداع على صعيد الترجمة، وقوامه الأخذ بـ«الترجمة التأصيلية» التي لا تأخذ من النص «المنقول» [الغربي] إلا ما لا يخدش في شيء نقاء العقيدة، المعرفة واللغة؛ وهجر «الترجمة التحصيلية»، التي تترجم النص كما هو. وهي دعوة صريحة إلى تزوير النص الفلسفي. لكي لا تترجم منه إلا «ما يناسب الأصول التي يأخذ بها المتلقي»، أو معتقداته! قيل عن مترجمي صدام حسين، أثناء أزمة حرب الخليج، إنهم كانوا لا يترجمون له إلا ما يوافق هواه، مما يضطرهم إلى «تكييف» النص مع قناعات «المتلقي». هؤلاء



المترجمون هم بالضبط المترجمون النموذجيون لـ «الترجمة التأصيلية»!

«الترجمة التحصيلية» الأمينة للنص «المنقول» محظورة، وكذلك تعريب المصطلحات. حتى تلك التي أدخلها الكندي وابن سينا إلخ، وبالتالي أضفوا عليها الشرعية اللغوية، فلا مناص من إعادة ترجمتها: الهرمينوطيقيا تصبح في «فقه الفلسفة» «التأويلات». ونحمد الله على أن فقيه الفلسفة احتفظ بفيلوزوفيا، التي مازالت تلوث عنوان كتابه. ولم يترجمها بـ «الحكميات» مثلاً. هذا الفقيه يذكرني بسلف له سوري، مبتلي هو الآخر بهوس النقاوة اللغوية، ترجم البروليتاريا بـ «الكدحاء» والبرجوازية بـ «الربحاء»!

طه عبد الرحمن قدّم نماذج من الترجمة غير التأصيلية للكوجيتو «أنا أفكر فأنا موجود»، مترجماً له ترجمة تأصيلية: «أنظر تجد» تجد أن «أنا» الحداثة، أنا: الفرد، الذي امتلك رأسه وفرجه، قد طارت بقدرة قادر. «الترجمة التأصيلية» إياها، مشروع آخر لفرض الأمية على أجيال العالم العربي الصاعدة.




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الثاني

لا علوم بدون مصطلحات




مكتبة
الفكر الجديد

هذه الترجمة التأصيلية ـ الأصولية، هي التي سادت منذ القرن التاسع عشر. وبما أنها ترجمة منافية لمنطق اللغة، المحكومة بالمواضعة والاصطلاح، لا بالأيديولوجيا، فإنها لاقت فشلاً ذريعاً، ولم تجد كلماتها و «مصطلحاتها» مكاناً يليق بها، غير أكفان الورق التي كُفنت فيها. فالتأويلات، الكدحاء، الربحاء، انظر تجد، وما إليها من هلاوس لسانية، ستظل مجرد نوادر صالونية لقتل الوقت، كما حصل للترجمة المضحكة، التي أبدعها المجمع اللغوي بدمشق لساندويتش: شطيرة.

المشكل الأول الذي يعيق إقلاع العربية من القدامة إلى الحداثة، هو فقرها المدقع في المصطلحات. تنتج الأمريكية، في الولايات المتحدة، نصف مليون مصطلح كل يوم؛ تعالج لجان المصطلحات التابعة للوزارات المختصة، التي شكلها شيراك في السبعينات، بالكمبيوتر 400 ألف مصطلح كل يوم، تعالج الألمانية بنفس الطريقة 400 ألف مصطلح كل يوم،



تعالج العبرية 350 مصطلحاً كل يوم. أما العربية فتعالج صفر مصطلح كل يوم! مكتب تنسيق التعريب لم يترجم منذ تأسيسه حتى 1990، إلا أقل من 80 ألف مصطلح، بمصطلحات مترجمة، يرفض العلماء والمثقفون والإعلاميون استخدامها. ومعهم الحق، لأن المصطلح المترجم يحتاج بدوره إلى ترجمة! وبالمناسبة تصدر في العالم الحديث 60 ألف مجلة علمية سنوياً، لا تصدر واحدة منها في أي بلد عربي أو إسلامي.

ذللت العبرية، ذات البنية اللغوية المشابهة للعربية، مشكلة المصطلحات، باللجوء إلى العبرنة، بدل الترجمة، كما تفعل اللغات الأخرى. فالتنميط اللغوي، على غرار التنميط الثقافي، اتجاه حاسم في عصر العولمة، وثورة الاتصالات الحاملة لها، وما تتطلبه من تدامج السوق الدولية، بعد توحيدها منذ القرن الثامن عشر. فقد انفتحت الأمم على بعضها البعض، وانفتحت الحدود أمام تدفق الرساميل، السلع، الأشخاص والأفكار. على غرار العبرية، بإمكان العربية أن تخرج من أزمتها المزمنة، بتعريب المصطلحات بدلاً من العبث بترجمتها ترجمة، ينافس فيها المضحك المبكي، وكفيلة بإبقاء العربية لغة غير ناقلة للعلوم! التفكير الفلسفي، كما يلاحظ كانط، إنتاج للمفاهيم، وهذه لا سبيل إليها بدون المصطلحات. فما المصطلح؟ هو الكلمة الدقيقة، والاقتصادية المتواضع عليها. الاتجاه اللغوي،



هو دوماً إلى الاختصار في كمية الكلمات، إلى التركيز والترميز، لا إلى الحشو والإطناب، المضادين للغة العلوم. وظيفة المصطلح هي وظيفة اللغة: التبليغ. شرط الوجوب لأدائه لوظيفته، هو أن يكون نوعيا في دقته وترميزه، أي من طراز رياضي.

قانون الاقتصاد اللغوي عام، لذلك نلاحظه في جميع اللغات الحية الحديثة، والعربية في عصر صعودها. فقد اختزلنا بسم الله الرحمن الرحيم إلى بسملة، وسمع الله لمن حمده إلى سمعلة، وصلى الله عليه وسلم إلى صلعمة، ثم إلى (ص)، وبلا كم ولا كيف، إلى بلكفة. وكما يقول الفرنسيون المعاصرون «فاك» اقتصاداً في فاكولتي. قال قدامى العرب عثم اختصاراً لعثمان.

انتهاكاً لهذا القانون اللغوي، تترجم مجامعنا ومعاجمنا الأصولية، تفسير المعاجم الأجنبية للمصطلح بكلمتين فأكثر، بدلاً من نحته في كلمة واحدة كما هو في لغته الأصلية، وهذا صعب. أو تعريبه وهو الحل الواقعي.

ترجمة معاني المصطلحات ـ على وزن ترجمة معاني القرآن لأن كلماته المقدسة لا تترجم ـ ترتبت عنها محاذير لغوية: تعذر النسبة إليها والضياع في متاهات برج بابل المترادفات، فضلاً عن تجريدها من منزلتها كمصطلحات، بتحويلها إلى حشو لفظي.



يُفترض في المصطلح العلمي أن يُنسب إليه دون لبس.
وهذا إشكالي، عندما نترجم معنى المصطلح بكلمتين وأحياناً بست. عندما نترجم تريجوميتري، بعلم «حساب المثلثات»، فبماذا نترجم نسبته تريكونوميتريك؟ طبعاً بعلم حسابي-مثلثي!
وعندما ترجم سوسوس بـ «أنا اجتماعي» تكون النسبة إليه: بـ «أنوي اجتماعي»، وعندما نترجم ديونتولوجي علم الواجبات، علمي واجبي!

أما لو عُربت هذه المصطلحات، بدلاً من ترجمة معانيها، لانتفى الإشكال. وهكذا فالقليل من المصطلحات، الذي أدخلناه إلى لغتنا بهذه الترجمة البائسة، فقد جدواه. والكثير منها الذي لم نترجم معانيه بعد، تنتظره ترجمة مجمعية أو معجمية شبيهة بالعينات أعلاه!

ترجمة المصطلحات بمعانيها، أغرى كل مجمع وكل معجم وكل مترجم وكل كاتب وكل إعلامي، بالتعاظم على المصطلحات التي سُبق إليها، وإعادة صياغتها على هواه، مضيفاً المترادفات إلى المترادفات إلى غير نهاية. وهكذا أصابت ترجمة معاني المصطلحات، بدلاً من تعريبها، العربية بداء ما كان أغناها عنه: ترادف المصطلحات. إذا كان اللغوي «ق. 10»، حمزة الأصفهاني، قد شخّص في كتابه «الأمثال»: «أن علة علل العربية وداهية دواهيها في المترادفات»، فإن إدخال هذه الداهية إلى المصطلحات، يعني الحكم على لساننا



بالقطع، كلسان ناقل للعلوم، إذن كلسان معاصر لمعارف عصره، التي لم تعد تعبّر عن نفسها إلا بالمصطلحات والرموز الرياضية.

علماء الإسلام وفلاسفته في عصر صعوده، أقبلوا دون عقد، على تعريب المصطلحات، التي تعذرت ترجمتها بمقابل عربي دقيق من السريانية، الإغريقية، السانكريتية والفارسية، ولم يضيعوا وقتهم في ترجمة معانيها. لأن هوس النقاوة اللغوية الأصولي لم يصب منهم مقتلاً، مثلما أصاب مجامعنا ومعاجمنا ومترجمينا المعاصرين. ابن سينا مثلاً عرّب ثلث المصطلحات، التي استخدمها في الفلسفة أو الطب.

فوجئت في 1952، وأنا أطالع مقدمة ابن خلدون بـ «اريتميتي» بدلاً من علم الحساب، فظننت أنها عربية عرباء، استعارها الفرنسيون منا، فأعدت الكتاب على عجل إلى رفه في المكتبة الوطنية، وركضت إلى أستاذي في تاريخ الحروب الصليبية، محمد العروسي المطوي، لأحمل له بشارة أن الفرنسيين المستعمِرين أخذوا منا «أريتميتي»، لكنه أبى أن يدعني أضمد جرحي النرجسي النازف، فصبّ على رأسي الملتهب سطل ماء بارد: نحن وهم أخذناها عن الإغريق يا بني!

التثبت في النقاوة اللغوية وسواس، وككل وسواس، لا وجود له إلا في أذهان مرضاه. أما تاريخ اللغات فيهزأ به، لأنه يعلمنا أن أكثر من نصف الإنجليزية ليس من أصل إنجليزي،



وأن أقل من نصف الفرنسية من أصل فرنسي، وأن ثلث العربية دخيل عليها كما يقول الفيروز أبادي، في مقدمة معجمه، استعارته من لغات الحضارات التي تتلمذت عليها، وخاصة الفارسية. وهكذا فترجمة تفسير المعاجم الأجنبية، لمعاني الكلمات والمصطلحات، تفادياً لإدخالها، معربة، استمرارية للانغلاق المعجمي، وعدوان على مستقبلها الذي تهدده الأصولية اللغوية ـ الدينية، بالتحويل إلى لغة أحفورية، مرصودة للشعائر الدينية والهذر الأيديولوجي!

ترادف المصطلحات، جعل المثقف، ما إن يحاول التعبير عن المعارف الحديثة بالعربية، حتى يجد نفسه في برج بابل لغوي حقيقي! وضع غريب حقاً: تضخم كاسح في المترادفات الاصطلاحية، أفرغها من قيمتها الاستعمالية، وانكماش مريع في باقي المصطلحات! مصطلح مترجم بـ 23 مصطلحاً، وعشرات ألوف المصطلحات التي مضى عليها ربع قرن أو يزيد، في الإنجليزية والفرنسية لا نظير لها في لساننا! مثلاً الألسنية لها في جميع اللغات الأوربية على اختلاف أصولها، مصطلح موحد يؤديها: اللنجويستيك. أما في العربية فقد عُربت وُترجمت حتى الآن إلى 23 مترادفاً والبقية في الطريق! وقد نشر اللنجويستيك التونسي، عبد السلام المسدي، في معجمه «قاموس اللسانيات» قائمة بهذه «المصطلحات» المترجمة.



1 ـ اللانغويستيك

2 ـ فقه اللغة

3 ـ علم اللغة

4 ـ علم اللغة الحديث

5 ـ علم اللغة العام

6 ـ علم اللغة العام الحديث

7 ـ علم فقه اللغة

8 ـ علم اللغات

9 ـ علم اللغات العام

10 ـ علوم اللغة

11 ـ علم اللسان

12 ـ علم اللسان البشري

13 ـ علم اللسانة

14 ـ الدراسات اللغوية الحديثة

15 ـ الدراسات اللغوية المعاصرة

16 ـ النظر اللغوي الحديث

17 ـ علم اللغويات الحديث

18 ـ اللغويات الجديدة

19 ـ اللغويات

20 ـ الألسنية

21 ـ الألسنيات



22 ـ اللسنيات

23 ـ اللسانيات. (عبد السلام المسدي، «قاموس اللسانيات» ص 72).

وهلم مترادفات، لا تبقى من مصطلح في العربية، لا اسمه ولا رسمه!

ما فعلناه بمصطلح اللنجويستيك أو الألسنية أو اللسانيات أو.. أو.. إلخ، فعلناه بمعجمها المصطلحي شبه الموحد في الألسنة الأوربية، بما فيها غير اللاتينية الأصل. أمثلة: كومبليمون يترجمه معجم اللسانيات ـ بسام بركة ـ مفعول، ظرف، تكملة (الإسناد)، ويترجمها قاموس اللسانيات، ـ عبد السلام المسدي ـ تتميم! ولست أدري بكم مترادف ترجمته معاجم اللنجويستيك الأخرى. أما إذا فتحنا المعاجم الفرنسية العربية العامة، فرواد برج بابل المترادفات، يزدادون عداداً وعدة (...) نظراً إلى الاضطرار لعدم الكتابة بأحرف اللاتينية، لأن البحث بمجرد أن يُنقل من موقع إلى آخر، حتى تتداخل سطوره، فقد ضحيت بفقرة كاملة من الأمثلة.

هذه الفوضى المصطلحية واللغوية، تمتد على امتداد العالم العربي في المؤسسات، في المدارس والجامعات، في الكتابات وفي وسائل الإعلام... المصطلح الأجنبي الموحد في لغته الأصلية، يصاب بالتعددية في العربية، التي باتت ضيقة



الصدر بكل تعددية، إلا تعددية المصطلحات الوبيلة عليها.

المعجم الرياضي موحد، أو يكاد في اللغات الأوربية والعبرية. أما في العربية ففوضى، كجميع المعاجم العلمية الأخرى (. . .) مرة أخرى أُضطر للسبب ذاته لحذف فقرة من الشواهد. واضح أن ترجمة المصطلحات بدل تعريبها، تدمير لاحتمال أن تصبح العربية لغة علم.

تُرى ما هي المؤسسات اللغوية المؤهلة، لتأهيل العربية لتصبح لغة علمانية وعلمية، معاصرة لعصر الثورة العلمية والإعلامية؟

الإنجليزية والفرنسية بدأتا تشقان طريقهما إلى الحداثة، منذ بدايات الحداثة، بمبادرة من النخبة المفكرة، أكثر منها مبادرات النخبة السياسية. ربما باستثناء توحيد الفرنسية، الذي اتخذه الملك، الذي كان مضطراً لاصطحاب مترجمين، كلما تنقّل بين محافظات المملكة. العبرية تحدثت وتعلْمنت بفضل النخبة اليهودية الحديثة والعلمانية. الألمانية اتجهت إلى الحداثة في القرن الثامن عشر، بمبادرة من الدولة، وتوغلت في التحديث أكثر هذه السنة، بمبادرة من الدولة أيضاً. فمن سيحاول أن يجعل العربية معاصرة لعصرها: علمانية، علمية، موحدة المصطلحات؟ لست أدري! هل نخبتها الثقافية أم مؤسساتها اللغوية؟

النخبة، بعنصرها السائد، مازالت تقليدية، إذن غارقة في



تمجيد الذات، بدلاً من نقدها. ذات غير منقودة لا أمل لها في الانتقال من القدامة إلى الحداثة (. . .).

المؤسسات اللغوية جزء لا يتجزأ من النخبة إياها: المجامع مشلولة بأصوليتها اللغوية-الدينية، والمعاجم التجارية معلولة بنفس العلة + عدم اختصاص مؤلفيها في الليكسيكوجرافيا [= علم تأليف المعاجم] وجهل كثير من مؤلفيها وتهالكهم على الربح السريع، مما جعل قواميسهم مفرغة من القيمة الاستعمالية، لأنها مرصودة حصراً للقيمة التبادلية.

المجامع اللغوية

المجامع اللغوية أصولية غريبة عن عصرها. غير مدركة لرهان تحديث العربية.

حسبنا مطالعة مجموعة القرارات اللغوية، التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 30 عاماً (1932 ـ 1962) لنلاحظ عمق الرؤيا التقليدية، التي تشارف أحياناً حدود العمى اللغوي، التي سادته وما تزال. من بين قراراته «العلمية» قراران محزنان: الأول «لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها»! الثاني: كتابة اللاطينية بدلاً من اللاتينية!



(مجمع اللغة العربية في 30 عاماً، مجموعة القرارات العلمية)، قد يقول قائل لكن هذه صغائر لا يؤاخذ عليها. لكني أذكّر صاحب هذا القول، بأن هذه الأمور الصغيرة، التي مرّ عليها دون التفات، تساوي الهفوات بالمعنى الفرويدي، كزلات اللسان وزلات القلم... وقد تبدو للملاحظ غير الخبير، عديمة الدلالة والأهمية، لكنها في الواقع دلالة، فيما يخص ذهنية صايغي القرار اللغوي العربي، ومنهجيتهم الأحفورية في العمل اللغوي في القرن العشرين!

لكن الخطيئة المميتة، التي اقترفها المجمع اللغوي، والتي توشك أن تحكم على العربية بالإعدام كلغة ناقلة للعلوم، فهي إقراره ترجمة المصطلحات العلمية بأكثر من كلمة واحدة، بدلاً من تعريبها أو نحتها في تركيب مزجي إذا أمكن.

مجمع دمشق اللغوي، أسوأ من أخيه المصري. أليس صاحب الترجمات اللطيفة الظريفة التي سارت بها الركبان: أكابارمون «احراج بالاحتباس»، بدلاً من «احتكار» التي جرت على كل شفة ولسان! (...)

المعاجم العربية

هل بإمكان المعاجم إصلاح العربية؟ لعبت المعاجم في تاريخ اللغات، دوراً مركزياً في تطويرها. فقد تعاونت دائماً مع المجامع اللغوية، لإثراء اللغة الوطنية، بجعلها أكثر فأكثر



معاصرة لعصرها، أي قادرة على الأداء في جميع مجالات المعرفة والحياة المهنية واليومية، إذا كان حال المجامع اللغوية كما رأينا، فهل يمكن التعويل على المعاجم الإنجليزية ـ العربية والفرنسيةـ العربية والعربية لتحديث لغتنا وترشيدها، لتغدو قادرة على معاصرة عصرها؟ لا شيء أقل أماناً من ذلك. فهذه المعاجم تجارية أولاً وأخيراً، فضلاً عن جهل المفبركين لها «لعلم المعاجم» وغالباً أيضاً للغة التي يترجمون منها والتي يترجمون إليها. أما عن الكسل الذهني، غياب الصرامة المنهجية في تأليف المعاجم، ومعرفة أبجدية الألسنية، وطرائق التوليد والاشتقاق، فحدّث ولا حرج. يبدو أنهم لا يستشيرون المعاجم العربية القديمة، لتدقيق معاني الكلمات، لا عند الترجمة ولا عند النحت، لأن وقتهم من ذهب، وحب المال لم يترك في قلوبهم مكاناً لحب أية معرفة!

آخر معجم فرنسي ماكسيديكو، اشترك في تأليفه خمسون معجمياً لمدة سنتين، طبعه لاروس الصغير شارك في مراجعتها ومزيد تحديثها في 1977 ألف معجمي. أما معاجمنا الأجنبية ـ العربية، التي يسرق بعضها أخطاء بعض، سرقة مكشوفة أو مقنعة فيؤلفها «فارس أو فارسان»، صلتهما بالعمل المعجمي، أوْهى من صلة نسبي بجديتي الشامبانزي! واعترف لي د. سهيل ادريس، عندما قدَّمت له في 1973 قائمة ببعض أخطاء الطبعة الأولى من المنهل، نشرها في الطبعة الخامسة، بأنه



وشريكه عبد النور، توجها بعد صدمة هزيمة 1967، إلى التأليف المعجمي يأساً من الناصرية، فأنجزا «المنهل» في أقل من سنتين! فلا عجب إذن أن تنعدم شروط التأليف المعجمي: لا المؤلفون مؤهلون، ولا عددهم بكاف، ولا الوقت المخصص للتأليف بعقلاني! لذلك كانت هذه المعاجم جناية موصوفة على اللغتين، التي تترجم منها وخاصة التي تترجم إليها. هذه المعاجم مجتمعة، لم تنقل إلى العربية من لاروس الصغير أو روبير الصغير، إلا حوالي 28 % من مفرداته، وأقل من 10 % من مصطلحاته، التي لا تعادل إلا 20 % فقط من مجموع المصطلحات، التي تضمنها كل من المعاجمين. أما باقي المصطلحات، 80 %، فقد تكفلت بها المعاجم المختصة في كل علم أو فن. وفضلاً عن ذلك فإن الترجمات العربية عبثت بالمفردات وخاصة المصطلحات عبثاً منكراً. المفردات والعبارات والمصطلحات لم تترجم بمقابلها المعروف في العربية، بل ـ في أفضل الأحوال ـ بما فسرته بها المعاجم الفرنسية، مما جعل الكلمة تترجم بكلمتين، بثلاث، بست وأحياناً بتسع! أما الكلمات الفرنسية، التي ظن معجميونا الهواة أن لا مقابل لها في العربية، فنحتوا لها على بركة الله أسماء حسنى مضحكة. (. . .) [حذفنا عدة صفحات بها أخطاء المعاجم، للسبب المذكور ذاته: خشية انفراط البحث عندما ينقل من موقع إلى آخر. أكتفي فقط بالإبقاء على العناوين



الفرعية لهذه الأخطاء]، التي تلخص للقارئ الاختلالات البنيوية لهذه المعاجم التجارية: غياب الذائقة اللغوية والدراية المعجمية؛ النقل الآلي لهذه المعاجم لبعضها عن بعض دونما أدنى فحص لدقة المنقول؛ السرعة التجارية، الكسل الذهني والجهل اللغوي والمعجمي؛ الترجمة خبط عشواء للمصطلحات، ترجمة حتى الكلمات اليومية بمعانيها، بدلاً من مقابلها العربي في العامية أو في العربية الكلاسيكية؛ نحت الكلمات والمصطلحات كيفما اتفق.



الفصل الثالث

هل تحديث العربية ممكن؟




مكتبة
الفكر الجديد

استعرضنا في الفصل الثاني العوائق التي اعتقلت تطور العربية. كل نقد منتج يترافق مع تقديم البديل. وهو ما سأحاوله في السطور التالية:

لتحديث العربية ثمن باهظ نفسياً: جرح أليم؛ جرح قطيعة العربية المعاصرة مع عوائقها الأصولية: التنكر لقانون التطور مجسداً في تكفير اللحن والدخيل لغوياً. وهي قطيعة لا مناص منها، إذا أرادت أن تتمكن من الاندماج، في سياق هذا القانون، ببنية مجددة تولد بها ولادة ثانية، على غرار شقيقتها العبرية. في هذا المنظور، ينبغي التفكير العميق وبصوت عال، في إعادة تأسيس العربية، الذي هو الثمن الذي لابد من دفعه، لانتشالها من وهدة الانحطاط التي تردت فيها، منذ نفاها الاحتلال العثماني من الحياة العملية، الإدارية والثقافية والعلمية، بالتريك لسجنها، في أداء الشعائر الدينية، وهو ما تريد الأصولية الإسلامية إعادتها إليه اليوم.



تطوير العربية، لتصبح معاصرة لعصرها، يفترض تطوير معجمها مبْنى ومغْنى، وترشيد نحوها ورسمها الأحفوريين. وبما أن هذه العناصر تشكل بنية اللغة، فهي متفاعلة ولا يستطيع أي عنصر منها أن يتطور بانفصال عن الباقي، وإلا فقد الكل ديناميكه.

التغيير دائماً ضروري، لكنه ليس دائماً ممكناً لغياب شروطه الموضوعية والذاتية. ضروري لأن التكيف مع الجديد، وقطع الجذوع الميتة، من شجرة الحياة، مهمة راهنة في كل مكان وزمان، لتستطيع الإنسانية التقدم. لكنه ليس دائماً ممكناً، لعدم وعي القوى المؤهلة لتحقيقه بضرورته وإمكانيته معاً مثلاً. إصلاح بل تثوير لغة الضاد من هذا القبيل: ضروري، لأن العربية كما هي يحول بينها وبين نقل العلوم سد منيع. إذن لن يكون لها بين لغات العالم الحية، مكان تحت الشمس، في القرن الحادي والعشرين: قرن المعرفة وعمال المعرفة: التقنيين، المهندسين، الباحثين، الأطباء والعلماء. لكنه غير ممكن في المستقبل المنظور، على الأقل ما دامت الأصولية المصابة برهاب التغيير، مهيمنة على وعي السلطات اللغوية والنخب الصانعة للقرار. كيف يمكن للغة عاجزة عن ترجمة أي كتاب في العلوم، من اللغات الحية بما فيها العبرية، أن تكون لغة حية حقاً؟

إذن الأساسي من مهمتنا يكاد ينحصر في محاولة الإسهام



في تسريع نضج الوعي بضرورة وإمكانية تحديث العربية، عسى أن نجعل هذا التحديث الضروري ممكناً في عقد أو عقدين؛ وذلك بتوضيح رهاناته وعوائقه وخاصة الديني منها، الذي يتصدى له، بذريعة الدفاع عن لغة القرآن المهددة [هذا التقدير كان في 1997، أما الآن فأفكر بأنه، في السيناريو المتفائل، ممكن. وإلا فسيكون تسجيل مؤسسة الرئيس شيراك للعربية، كإحدى اللغات الـ 6000 المهددة بالاندثار في هذا القرن، نعوة لها!]

كما لو كان تحديث العبرية ـ وهو مثل مقنع لابد من ضربه في كل آن ومكان، التي غدت بمعجمها الاصطلاحي الحديث، أقرب إلى اللغات الهندية الأوربية، منها إلى أصلها السامي، قد حال بين اليهود وقراءة التوراة بها، أو سلخهم من هويتهم اللغوية والثقافية! تحديث العبرية، الذي حوّلها من لغة ميتة إلى لغة العلم والتكنولوجيا، لم يؤدي إلى حدوث أية من الكوارث، التي تبشرنا بها الأصولية الإسلامية، إذا ما فكرنا في تحديث العربية. إصلاح العربية، كما إصلاح الإسلام، ينكآن جرحاً نرجسياً، وهذا الجرح هو بالضبط الثمن، الذي لا مفر من دفعه للانتقال من الأسطورة إلى التاريخ، من القدامة إلى الحداثة.



معالم في طريق تحديث العربية:

- تحديث معجمها اللغوي، يفتحه على دفتيه للدخيل أي المعرب، كما فصلناه في حدود هذا البحث.
- ترجمة معجمين أساسيين عامين من الإنجليزية والفرنسية.
- نقل المعاجم المتخصصة في العلوم الدقيقة والإنسانية.
- إصدار معجم عربي حقاً حديث.
- إصدار معجم اشتقاقي.
- إصدار معجم تاريخ العربية.
- إصدار معجم بفصحى الحياة.
- الإعتراف باللحن.
- تحديث الأبجدية.
- دمج البادئة واللاحقة في صلب المصطلحات العربية المترجمة على غرار اللغات الأوربية.

1 ـ كخطوة أولى على الطريق الصحيح، لتحديث العربية، لابد من ترجمة معجم أوكسفورد في المشرق، ولاروس الصغير في المغرب، ترجمة كاملة ودقيقة وبمصطلحات موحدة تكون في 9 على 10 من الحالات تعريباً لا ترجمة؛ والـ 10 % الباقية نحتاً أو تركيباً مزجياً. هذان المعجمان اللذان تحتاجهما العربية، لم يترجما إليها حتى



الآن. بينما ترجمتهما لغات العالم الحديثة منذ زمان بعيد. لأن ترجمتهما لأية لغة، هي الشرط الأولي للشروع في تحديثها.

2 ـ ترجمة المعاجم المختصة، خاصة من الإنجليزية والفرنسية، في العلوم الدقيقة والإنسانية بمصطلحات موحدة وموافقة للمواصفات الدولية، في إدخال المصطلحات: الدقة، الوضوح والاقتصاد. وذلك يفترض عدم ترجمة تفسير المعاجم الأجنبية للمصطلحات، بدلاً من ترجمتها بمقابل عربي إن وجد، أو تعريبها أي أخذها كما هي. وهذا هو المطلوب والممكن.

3 ـ إصدار معجم عربي حقاً حديث: وظيفي، منهجي، دقيق وحديث بمفرداته وما طرأ عليها من تطور. وذلك يتطلب إعادة قراءة نقدية للمعاجم العربية القديمة والمعاصرة، وتطهيرها من الكلمات المهجورة التي تمتلئ بها؛ على أن تصدر في معجم خاص بالعربية القديمة، وهو ضروري للباحثين، واستبدالها بكلمات شائعة، عملاً بالمثل النحوي الشهير: «خطأ شائع خير من صواب مهجور»، دون أدنى تنازل للأصولية اللغوية المتحجرة، التي ترفض إخضاع العربية لقانون التطور الكوني، الذي عرفته جميع اللغات. لذلك تشبثت هذه الأصولية اللغوية ـ الدينية بضرورة حضور آلاف الكلمات



المهجورة في المعاجم، المتداولة، ضاربة صفحاً عن آلاف الكلمات الأخرى الحية. وها أنا أفتح مصادفة المعجم العربي الحديث «لاروس» على صفحة 710 لأنقل منها هذه الكلمات الأحفورية، التي تستفز أسماعنا ولا ضرورة أو حكمة في إحيائها، مع أننا نلتقي بها في أي قاموس قديم أو حديث نفتحه: الشصائص، شصب، الشصب، شطو، شص نواجذه، الشص، الشطو، شصى الميت، [ارتفعت رجلاه ويداه!] الشصيب، الشصيبة، الشطّاة، شطا الشيء، الشطاط. 18 كلمة مومياثية من أصل 29 في صفحة واحدة لقاموس حديث (!) مرصود أساساً لتلامذة المدارس! وأراهن على أن أكثر من 50% من صفحات معاجمنا المعاصرة، مازالت مقبرة لمثل هذه الكلمات الميتة! حال معاجمنا مازال كما شخّصه منذ ثمانية قرون، صفي الدين الحلي، في قصيدته: النفور من الغريب:

إنما الحيزبون والدربيس والطخا والنقاح والعطلبيس
والخراجيج والشقحطب والصعقب والعنقفير والعنتريس
والغطاريس والعفنقس والعفلق والجريضيض والعيطموس
والسبنتي والحقص والهيق والهجرس والصرقسان والعسطوس،
لغة تنفر المسامع منها حين تُروى وتشمئز النفوس.
وقبيح أن يذكر النافر الوحشي منها، ويترك المأنوس،
أين قولي: هذا كثيب قديم؟ ومقالي عقنقل قدموس؟



لم نجد شادياً يغني: قفا نبكي على العود إذ تدار الكئوس،
درست تلكم اللغات وأمسى مذهب الناس ما يقول الرئيس،
إنما هذه القلوب حديد، ولذيذ الألفاظ مغناطيس
(عبد المجيد بن عمر الطاهري، نفس المصدر).

المطلوب من المعجم الوظيفي المرتجى، هو أن ينفّذ وصية صفي الدين الحلي، فيكون معجم الألفاظ المأنوسة لا الميتة. بحيث يكون ملاحظاً محايداً لتطور اللغة، وسجلاً أميناً له، يتعرف فيه القارئ على حاجات عصره، بدلاً من حاجات عصر آكلي الشيح والقيصرم. ويجد فيه ضالته اللغوية، الموصوفة وصفاً علمياً محايداً، مستلهماً مناهج التأليف المعجمي المعاصر في الإنجليزية، الفرنسية والعبرية، والتركية والفارسية. فاتحاً صفحاته للمفردات، المصطلحات، التعابير والأمثال الشعبية؛ خاصة تلك التي اكتسبت شرعيتها من استخدام الكتابات الأدبية لها، في جميع البلاد العربية، مما سيساهم في ترسيخ الوحدة اللغوية، الثقافية والوجدانية بين الشعوب العربية، بعد أن غدت وحدتها السياسية بعيدة المنال.

إذن معجم يجد القارئ بمجرد أن يفتحه، في قائمة مصطلحاته بحروف اختزالها الأولى (. . .)

وباختصار، معجم مماثل للمعاجم الحديثة في العالم.

4 ـ معجم اشتقاقي، يكون خير معين على نحت



المصطلحات العلمية، التي عاث فيها فساداً الأصوليون والمعجميون التجار والجهلة بأصول الاشتقاق.

5 ـ معجم تاريخ اللغة العربية: يعرف القارئ بمفرداتها على نحو سانكرونيك (تزامنياً) ودياكرونيك (تطورياً) في آن، أي يستعيد معنى تطور الكلمة منذ أول استعمال لها في العربي (سانكرونيك)، متتبعاً مسار تطور دلالاتها مذ ذاك إلى الآن (دياكرونيك)، محاولاً تحديد أصولها الأولى في المعجم السامي المشترك، خاصة الأكادي، السرياني، الآرامي والعبري، الذي استفادت منه العربية القرآنية وتفاسيرها وفي معاجم الحضارات، التي تتلمذت عليها الحضارة العربية الإسلامية، كالسرياني، السانكريتي، الفارسي والإغريقي. وهو مسعى ضروري لغوياً ومنهجياً، لنسف الأسطورة النرجسية المؤسسة لنقاوة العربية بما هي أم وسيدة جميع اللغات، التي ما زالت تشكل أحد أشرس العوائق الذهنية ـ الدينية، التي تعيق إقلاعها من القدامة إلى الحداثة، من الميتوس إلى اللوغوس.

مثل هذا المعجم، قد يكون أنجزه عبد الله العلائي، بعد ثلاثين عاماً من الانكباب المتواصل عليه، لكنه ظل أعواماً يبحث دون جدوى عن ناشر، إلى أن امتدت له في 1975 أيدي لصوص، ظنوه مغنماً ثميناً، فلما اتضح لهم أنه مجرد



جذاذات، أتلفوا أكياسه التي تحتوي 45 جزءاً. ومازالت مسودته منذ 11 عاماً تنتظر مبادرة مؤسسة لغوية لتحقيقها ونشرها.

6 ـ إصدار معجم خاص بفصحى الحياة (العامية) في كل بلد عربي، ومعجم عامي يغطي جميع البلاد العربية، يشمل المفردات القابلة للتداول العربي العام، والضرورية لإحلالها محل العربي المهجور. ومن أعراض استشراء داء الأصولية اللغوية ـ الدينية، أن مجرد التفكير في إصدار مثل هذا المعجم، بات محرماً. في الفرنسية مثلاً، توجد معاجم للأرجو، أي اللغة الخضراء ولغة أصحاب المهن. وهي لغة لا لهجة، لا علاقة لها بالفصحى الفرنسية ولا بدارجتها. لكن بعض مفرداتها الذي اجتاز بنجاح امتحان الانتخاب الطبيعي، دخل المعجم المتداول. والفرنسية مع ذلك، بل ربما بسبب ذلك، بألف خير. بينما العربية المنغلقة على نفسها، داخل قلاعها الأصولية الحصينة، في غرفة الإنعاش!

7 ـ إنهاء القطيعة بين فصحى الكتابة وفصحى الحياة. وضع حد لهذه القطيعة المضرة بكلتيهما، يفترض إطلاق ديناميك التلاقح بين الفصحى والعامية من عقاله، لتطبيع علاقات العربية مع العامية، بفتح دفتي معجمها للكلمات،



وللعبارات وللصيغ الجديدة، التي اقتضاها التطور اللغوي المتواصل، لاحتضانها وتفصيحها. أما العربية اليوم فمعجمها مازال مغلقاً بالشمع الأحمر، دون التطور اللغوي؛ يقف دونه زبانية أصوليون غلاظ شداد، لصد ورد كل نأمة حياة تحاول التسلل إليه! لذلك مازالت معاجمنا وكتبنا المدرسية، التي هي فُضالة هذه المعاجم، تفضل كلمات مهجورة، لا وجود لها إلا في أكفان الورق، ولا تستعمل في الحياة، محادثة أو كتابة قط، على بدائلها المتداولة في معجم الحياة اليومية. مثلاً: بريكولور، تترجمها المعاجم ترجمة تقريبية بـ: معدد الحرف، مُرمّق حرفي، محب للترقيع... وهي ترجمات لا أمل لها في الخروج من بين دفتي هذه المعاجم، إلى حياة الناس اليومية. بينما العامية التونسية مثلاً، تقدم لها مقابلاً دقيقاً: حرائفي [يجيد جمع الحرف هواية لا احترافاً] فأين حرائفي، من معددي الحرف، محب للترقيع، إلخ؟! في منظوري، الاعتراف بالمعجم الشعبي وظيفي، وليس أبداً احتفالياً. غايته إيجاد مقابل للكلمات، الصيغ والمصطلحات التكنولوجية وغيرها، التي لا مقابل لها حي، أو جدير بالحياة في الفصحى.

تطعيم الفصحى بالعامية لا معنى له ـ سوى المعنى الاحتفالي العزيز على ذهنيتنا التقليدية ـ إذا كان يراد منه إغناء الفصحى الحية، بمرادفات عامية أصلها فصيح، ثم شاء لها



«سوء حظها» أن تشيع على ألسنة العامة، فعافتها أقلام الخاصة وألسنتهم، مثل سكّر الباب بمعنى أغلقه، لطا بمعنى لاذ، قشط بمعنى سطا، إلخ.

الاعتراف بالعامية وجعلها تتلاقح مع الفصحى، تماماً كما تعترف جميع اللغات الحديثة بها، بعاميتها وتتفاعل معها، لا يعني الوقوع في شراك المطالبة الساذجة أو المغرضة، باستبدال العامية بالفصحى؛ كما استُبدلت العاميات الأسبانية، الإيطالية والفرنسية باللاتينية. هذه المطالبة الحيية، هي الوجه الآخر للعملة الأصولية اللغوية، المصرة على رفض تطور الفصحى الذاتي، المستفيد من تطورها المنهجي.

اختيار العامية بديلاً للفصحى، حماقة وجناية في آن. حماقة لأن العاميات، بما فيها المصرية، التي تبدو أكثرها تطوراً، ليست بقادرة على أن تصبح في مستقبل منظور على الأقل، لغة ناقلة للعلوم، إلا إذا استعانت بالفصحى بعد تحديثها طبعاً، بينما الفصحى المحدثة المتلاقحة مع العامية، تغني عن مؤونة استبدالها، التي لا طائل من ورائها. جناية، لأنه إذا كانت الفصحى المعاصرة، رغم جهود واجتهادات بعض الناطقين بها المتواضعة، مازالت تكابد نواقصها الفادحة، التي تعيق التحاقها بمصاف اللغات الناقلة للعلوم، فكيف سيكون حال عشرات العاميات غير المكتوبة، في بلدان مازالت فيها معدلات النمو السكاني، تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات الأمية



الحقيقية، تتجاوز معدلات التعلم الحقيقي، أي قدرة المتعلم على قراءة كتاب واحد في السنة، وبرامج التعليم تزداد فيها مع الأيام نقصاناً، في الكم والكيف معاً؟!

إحلال العامية محل الفصحى، والعكس انتهاك لقانون التطور اللغوي، القاضي بضرورة ازدواجية اللسان. ففي كل لسان حي، العامية تتفصح بما تقدمه لها الفصحى، عبر التعليم والإعلام من زاد لغوي دقيق ومتقَن؛ والفصحى تتجدد وتتحيّن بما تقدمه لها فصحى الحياة من مفردات، مصطلحات ومجازات أنتجتها السليقة الشعبية.

الازدواجية اللغوية، ملازمة لجميع اللغات وضرورية لتطورها. بما في ذلك لغة قريش، منذ أن اكتسبت شرعيتها بالقرآن. ولولا إقدام عثمان على حرق المصاحف، التي كتب بعضها بلهجات القبائل الأخرى، رغبة منه في توحيد العربية، لكانت لنا اليوم ألسنة فصيحة عدة: بل لعل الأساسي من مشاكل الفصحى، قديماً وحديثاً، عائد لانغلاقها عن فصحى الحياة: عن اللحن والدخيل، منذ قرر النحاة، تفادياً للحن في الإعراب وفي تركيب الجملة وفي النطق. اتخاذ عربية الأعراب نموذجاً يُحتذى، ورفض الاستشهاد بكلام عرب ما بعد المائة الأولى من صدر الإسلام، لشبهة فقدانها للنقاوة.

ثورة الاتصالات، ستسرّع التنميط اللغوي، محلياً ودولياً، دافعة هكذا الازدواجية اللغوية إلى مزيد من التلاقح



والانصهار، ولغات العالم أجمع إلى التقارب، دون أن تقضي ربما على البنية الأساسية لكل منها.

ضرورة الاعتراف باللحن:

اللحن علامة فارقة على تجدد النحو ذاتياً بفعل ديناميكه الخاص، مما يتطلب تقعيده لدمجه في نسق متماسك نظرياً ومتواضع عليه. لكن وسواس النقاوة أبى عليه ذلك. فظل النحو العربي حبيساً في طريقة كلام بدو القرن الأول الهجري (صدر الإسلام)، إذ إن النحاة، بعد عدم اعترافهم بنحو سكان الحواضر، جعلوا النحو أعرابياً حصراً، وبعد رفضهم للشواهد النحوية، التي جرت على ألسنة العرب بعد المائة الأولى، جمدوا النحو في لحظة من لحظات تطوره، واصمين باقي اللحظات باللحن، أي بالنحو غير المشروع.

التنظير النحوي، تسمّر في النقطة التي أوصله إليها ابن الأنباري منذ ثمانية قرون. بالتأكيد، نادى ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» (ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ص 61)، بدراسة العربية كما ينطقها العرب، لا كما قعّدها النحاة. لكن دعوته المحدودة بأيديولوجية الموحدين الكلامية ـ الفقهية، لم تلقى آذاناً صاغية.

مات طه حسين وأحمد أمين وفي نفسيهما شيء من تيسير



النحو. أحمد أمين حبذ إلغاء الإعراب بالوقوف على السكون، وهو ما يمارسه الآن هادي علوي. تيسير النحو اليوم، لا بد أن ينطلق من جعل السماع، الذي قام عليه النحو العربي لحظة تأسيسه، قاعدة تعليم النحو المعاصر. إذ لا شيء غير عبادة الأموات السحرية الإحيائية، يجعل العرب الأموات أصدق قيلاً من العرب الأحياء!

تأسيس نحو سماعي كفيل بوضع حد للفصامية النحوية، التي أصابت منا مقتلاً: نعترف بنحو سيبويه نظرياً حتى التقديس، وننتهكه عملياً كلما فتحنا أفواهنا في وسائل الإعلام، في الكتب، في المدارس والجامعات! درست النحو بالعامية على شيوخ في الزيتونة. بعضهم كان يرفع بحروف الجر. وهو اليوم شأن كثير من أساتذة الأدب العربي. أما النصب على التمييز الحال والاشتغال فهو نادر اليوم. لكن لا أحد يجرأ خوفاً من الإرهاب الأصولي اللغوي ـ الديني، على الجهر بأن الملك يتجول عارياً، لوضع حد لهذه الفصامية العبثية، التي جعلت العرب، من شدة تشبثهم بنحوهم المتقادم، عملياً بدون نحو: النحو القياسي لا يكاد يمارسه أحد، والنحو السماعي، الذي يمارسه الجميع خاصة وعامة، لا يعترف به أحد!



تحديث النحو:

1 ـ الاحتفاظ بالصوتيات

لكل تجديد بداية متواضعة، فلتكن بداية تجديد النحو هي إصلاح ضمير الغائب. ضمير الغائب في العربية الكلاسيكية، القرآنية والدنيوية، يتطابق دائماً مع المفرد والجمع مثلاً: «آيات بينات هن أم الكتاب...» ولم يقل هي... يقول المعري: «لو كانت الأرزاق، تجري على الحجى، هلكن إذن من جهلهن البهائم» ولم يقل هلكت... من جهلها. هذا التطابق موجود في لغات العالم القديمة والحديثة، لأنه يتطابق، كما يقول تشومسكي، مع الحدس النحوي، أي السليقة النحوية، الموجودة في كل إنسان فطرياً من دون تعلم.

احتراماً لهذا القانون اللغوي الفطري والمفيد، ورفعاً لالتباسات كثيرة، تعيق الفهم أحياناً، في الخلط بين المفرد والجمع، من الضروري التراجع عن هذا الانتهاك لقانون لغوي، بالعودة إلى العربية الكلاسيكية بالأمس، وللتطابق مع العربية المحكية اليوم، التي تطابق هي أيضاً ضمير الغائب: المفرد مع المفرد والجمع مع الجمع، «هن» بدل «هي» و«هم» بدل «هو» في الجمع طبعاً.

افتقار العربية للصوتيات، حوّلها أحياناً إلى هيروغليفية،



لذلك ينبغي التوقف عن الجزم بلم، وعدم الاستغناء عن الصوتيات في أي صيغة نحوية كانت؛ وباختصار، كلما تعارض الإبقاء على الصوتيات، أو إدخال المصطلحات كما هي، معرّبة، بلا ترجمة، مع النحو ينبغي التضحية بالنحو النخبوي العقيم.

2 ـ العودة إلى «لغة أكلوني البراغيث»

هذا المثل ضربه النحاة مثلاً على الشذوذ النحوي، وقالوا إنه طريقة نطق قبيلة عربية تُطابق بكلامها بين ضمير الغائب في الجمع وهو شاذ في النحو. وسموها «لغة أكلوني البراغيث»، بدلاً من أكلني البراغيث القويمة نحوياً. لكن لغة أكلوني البراغيث الشاذة، غدت اليوم هي القاعدة الشائعة حتى في المدارس والجامعات. وهي تتطابق مع العربية المحكية في جميع البلدان العربية. كما أنها تتطابق مع جميع اللغات الحية في العالم. لأنها تتطابق مع المنطق والمنطق اللغوي. فمن اللامنطقي، إفقار العربية إلى درجة الإشارة، عكساً لجميع اللغات بما فيها العربية المحكية، إلى المفرد والجمع في ضمير الغائب بضمير واحد!

3 ـ الوقوف على السّكون

المقصود هو إلغاء تغيير أواخر الكلام حسب الإعراب فتحاً وكسراً وضماً. جميع اللغات القديمة كانت تُعرب، أي



يتغير فيها الحرف الأخير في الكلمة بما في ذلك الأسماء. لكن التطور اللغوي أدى إلى إلغاء الإعراب في اللغات الحديثة، التي تطورت من اللغات القديمة كاللاتينية والجرمانية مثلاً. وحدها اللغة الروسية احتفظت بالإعراب، لكن يبدو أنها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ألغته. في العربية أيضاً، أدى التطور اللغوي إلى إلغاء الإعراب في العربية المحكية، في جميع البدان العربية، وعوضه الوقوف على السكون، كما في جميع لغات العالم الحية. وحتى في قراءات القرآن الـ 14، فإن 3 منها على الأقل كانت بالإسكان، أي تسكّن جميع الكلمات، بدلاً من تغيير أواخرها بالإعراب. وهذا ما يفعله اليوم معظم من يرتجلون بالفصحى؛ الممنوع من الإعراب، كان مبادرة رائدة من النحاة، لإلغاء الإعراب. فقد منعوا إعراب الأسماء الأعجمية مثل سيبويه، مؤسس النحو، والتراكيب المزجية مثل معدي كرب، وكل ما جاء على وزن فعلان، مثل عدنان وقحطان وحسان، وكل ما جاء على وزن مفاعل، كمساجد وكنائس... إلخ. المطلوب اليوم هو تعميم الممنوع من الصرف والإعراب، ليصبح نحو العربية مماثلاً لنظائره في اللغات الحية.

ليكن متوسط النحو المنشود، على أنقاض النحو القديم الموجود، متطابقاً مع متوسط إلقاء المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات لدروسهم ـ 9 على 10 منهم يرفعون



بحروف الجر في مصر مثلاً ـ وخطاب الإعلاميين وقادة الفكر وقادة السياسة.

تحديث الأبجدية:

يقرأ الناس ليفهموا، ونحن نفهم لنقرأ! قرأت هذه الجملة، لطه حسين، لأول مرة منذ عهد بعيد، لكنها مازالت حية في الذاكرة، كما لو كنت قرأتها بالأمس. فقد شخص بها تشخيصاً دقيقاً، لا وظيفية الأبجدية السريانية، التي نستخدمها اليوم. أبجديتنا سريانية الأصل، تبناها المسلمون لكتابة القرآن. أما الأبجدية العربية اليمنية، فهي التي تُكتب بها اليوم الأمهرية.

إذا صح منا العزم على تأهيل العربية، لتغدو ناقلة للعلوم في القرن الحادي والعشرين، فلنعطها أبجدية تستطيع بها أجيالنا الصاعدة، أن تقرأ لتفهم علوم عصرها، لأنها لن تستطيع أن تفهم علوم عصرها، لتقرأها بعد ذلك!

شرط الوجوب في الأبجدية المطلوبة هو أن تكون وظيفية، صوتية [تكتب كما تنطق]. وذلك بإدخال الصوتيات، أي الحركات في صلبها، في صورة حروف، بالتحديد حرف واحد هو الألف (أ)، حتى نتحاشى تلك النقيصة المؤلمة: اضطرارنا إلى تحديد نطق الكلمات الذي يتوقف عليه فهم معناها بالتنصيص عليه كتابة: مستعمر (بفتح العين أو كسرها)، مستغل (بفتح الغين أو كسرها) إلخ إلخ.



الأبجدية السريانية، التي يقول أحد الصحابة إنه تعلمها في ثلاثة أيام، بأمر من النبي، ليكتب بها القرآن؛ مرت بتطورين على الأقل: إضافة التنقيط والانتقال للرسم القياسي «العلماني».

التطور الأول: كانت في البدء غير منقّطة، فتبلبلت الألسنة في قراءة القرآن. لوضع حد لفوضى القراءت، وضع نصر بن عاصم، بأمر من الحجاج، التنقيط، الذي بسط هذه الأبجدية؛ التطور الثاني تم بالانتقال إلى الرسم القياسي الوظيفي، قياساً على الرسم القرآني البدائي والمعقد، الذي لم يرى ابن خلدون حرجاً في تبديله، لأن الصحابة الذين وضعوه، كانوا على حد قوله «أشباه أميين». لكن الأصولية الإسلامية المتسمرة في عبادة الأموات السحرية ـ الإحيائية، مازالت تمانع في تطوير هذا الرسم، وتقبل أن تكتب «بسطة» بالسين في الآية 247 (البقرة) وأن تكتبها بالصاد في الآية 69 من سورة الأنفال، لكنها وضعت فوق الصاد سيناً للإشارة بالنطق الصحيح! بعد 15 قرناً، مازالت الأصولية الإسلامية، تكفر محاولة إزاحة الصاد وإحلال السين المحلق فوقه محله! لأنها تشربت مماثلة القرآن بالأبجدية السريانية، التي كُتب بها، مسقطة قداسته على أبجديته! ولأنها مصابة بشلل عبادة الأسلاف النفسي، الذي هو من أشد أنواع الجنون فتكاً!

الأبجدية الحالية غير وظيفية وتبديلها ضروري. وعياً مني



بذلك: في 1971، وضعت بمساعدة خطاط أبجدية عربية جديدة ـ ليست لاتينية بل تنطلق من تجديد الأبجدية العربية ـ منفصلة، وغير منقطة، ولا يشبه حرف منها حرفاً. وأدخلت الصوتيات في صلب الأبجدية، وقضيت بذلك على المشكلة ـ الأم في اللغات السامية: افتقاد الأحرف الصوتية، مما جعل هذه اللغات رموزاً سرية، لا يفكها إلا الراسخون في العلم. وهي حيلة طبقية دبرها رجال الدين، الذين عقّدوا اللغة كما عقّدوا الدين، بالقضاء على بساطتهما الأصلية، ليوفروا لأنفسهم احتراف الارتزاق من فك رموزهما. إدخال الأحرف الصوتية الرامزة للفتحة والكسرة والضمة، يجعل العربية من أكثر اللغات يسراً في رسمها وقراءتها: تكتب كما تنطق، ويختصر الطفل في تعلمها أربعة أخماس من وقته الحالي، ويمكن بها القضاء على الأمية في وقت قياسي في قصره. لكن المشروع الذي باركه سلفي مستنير، كالشيخ عبد الله العلائي، لم تتحمس له شركات الصحف ودور النشر في بيروت لأنه مكلف (. . .) لكن السبب الحقيقي لإحجامهم، هو ذلك الشلل النفسي أمام تجديد تراث الأسلاف، هذه العبادة الصوفية لماضينا الأبدي، لكل ما هو قائم في عالم أشيائنا المعلبة، وهذا العداء الطبقي الدفين لكل جديد، ولكل ما يقضي على الاحتكار: احتكار السلطة والثروة والثقافة.



إدخال البادئة واللاحقة على الكلمات:

اختزال الصيغ والمصطلحات الطويلة في تراكيب مزجية، ليس جديداً على العربية، التي مارسته في طور صعودها: سمعلة، بلكفة، صلعمة واختزلت هذا الأخير إلى (ص). لكن حدث للعربية ما يحدث لكل ظاهرة سوسيو ثقافية في طور انحدارها: تنكّرها للحظة صعودها وانفتاحها على التجديد. وهكذا اختفى اليوم الاختزال أو كاد. فباتت المصطلحات تقاس بالسنتمترات. بل إن بعض دعاة الفضائيات يكفّر من يستخدم (ص)، بدل صلى الله عليه وسلم كاملة غير منقوصة!

المنهل (د. سهيل إدريس)، هو الوحيد على حد علمي، الذي أدخل البادئة من الفرنسية إلى العربية. وهي مبادرة تذكر له فتشكر، لأنه بدون ذلك لا سبيل لترجمة المصطلحات ذات البادئة (= الصدر حسب الترجمة المجمعية) أو اللاحقة (= الكاسعة حسب الترجمة المجمعية أيضاً!) بمقابل عربي واحد إلا نادراً. وهي خاصة في العلوم كثيرة الاستعمال. لست أدري لماذا اقتصر المنهل على إدخال البادئة إلى العربية، دون اللاحقة؟ ولا لماذا اكتفى بأربعة منها دون الباقي بيفلكي (بين الأفلاك) ضمنووي (واقع ضمن نواة). لكن المنهل ترجم بيبشري (واقع تحت البشرة)، لا ضمبشيري التي تبناها في ضمنووي! ألا تكفينا بلبلة، فنضيف البلبلة التي أدخلناها على



شويه المصطلحات، التي أدخلناها، لكي نزيدها بلبلة على بلبلة، بالمصطلحات التي لم ندخلها بعد؟! ما دام إدخال البادئة واللاحقة في طور التجريب، فإني أقترح تغيير ضم للبادئة أعلاه بدخ (داخل). وهكذا تصير دخنووي (داخل النواة بدلا من ضمنووي) ودخجلدي (داخل الجلد). قبمنطقي (ما قبل المنطق)، تحفكي (واقع تحت الفك).

أقترح أن لا نستثني أية بادئة أو لاحقة، لنكون منطقيين مع أنفسنا، فلا نؤمن منها ببعض ونكفر ببعض. أما أسطورة التنافر مع الذوق العربي، التي مازالت تقف عائقاً دون إدخال المصطلحات معربة، فهي عائق ذهني لا أكثر. «لأن الذوق العربي» ليس معطى ميتافيزيقي بل تاريخي، إذن قابل للتطوير. ولماذا يقبل ذوقنا هذه المصطلحات دون استثناء، عندما نستخدمها في لغاتها الأصلية، وينفر منها عندما نستعيرها لإنقاذ العربية من الاندثار بما هي لغة عاجزة عن تبني المصطلحات العلمية والتكنولوجية؟! الذائقة تربية وتعويد. حسبنا أن نربي ذائقتنا، منذ الطفولة، بهذه المصطلحات، لتستسيغها كما فعلت العربية أيام عزها: ايساغوجي، بيداغوجي، ريطوريقا، ارتيمتي إلخ، تكيف معها الذوق العربي العالِم ولم ينفر منها، إلا الذوق الأعرابي الجاهل!.

إضافة لاحقة مضتجميد (مضاد للتجميد)، مولمضاد (مولد لمضاد)، معتطور (مع التطور) فرحموضة (فرط حموضة)،



هبحرارة (هبوط حرارة)، حوْجافية (حول الجافية) [illegible]
(ما بعد العصر الجليدي)، مهتاريخ (ممهد للتاريخ)، فوْوائع
(فوق الواقع)، عبْقومي (عابر للقوميات)، شبفصامي (شبه
فصامي).

لا توجد لغة غير قابلة للتحديث. بل توجد نخب غير ناضجة ذهنياً ودينياً لتحديث لغتها. لأنها لم تعي بعد ضرورة وإمكانية ذلك: لأنها في حالتنا ـ لم تذلل العوائق الدينية، ولم تهزم الأصولية اللغوية ـ الدينية بعد، سواء منها تلك اللاّبدة في أعماقنا، أو تلك التي تجاهد ضد قانون التطور، بالخناجر والرصاص.

تحديث العربية غير منفصل عن تحديث المجتمعات العربية. رافعة هذا التحديث هي الثورة الصناعية، التي تعيد تأسيس الذهنية العربية، التي أسسها الدين منذ قرون. فنحاول اليوم الدخول إلى اقتصاد المعرفة بفضل شراكات جهوية، وقارية أوربية وأمريكية وربما يوماً ما عالمية. ونحاول أيضاً تحديث الذهنيات بتحديث البنية الفوقية: التعليم، وسائل الإعلام، الثقافة، منزلة المرأة، التشريع، شرط البروليتاريا وبنية اللغة. وأخيراً إصلاح الإسلام.

تحديث التعليم:

رهان أساسي يتوقف على كسبه تحديث ذهنية الأجيال



الصاعدة، لتأهيلها للدخول بقدم راسخة إلى عصر المعرفة بتكوين «عمال المعرفة»: التقنيين، المهندسين، الباحثين، الأطباء والعلماء. لكن التعليم مازال في العالم العربي، تعليماً تقليدياً أصولياً يزرع في وعي الناشئ الغض العوائق الدينية-الذهنية، التي تعتقل فهامته وتشل إبداعيته، حائلة بينه وبين الانتقال إلى مجتمع المعرفة العالمي القادم، الذي ستعرف الإنسانية فيه خلال العقود الثلاثة القادمة، ضعف ما عرفته منذ عشرات آلاف الأعوام من تاريخها. وهكذا سيُقضى على القاعدة الأساسية للتعصب الأصولي: الجهل. إذ سيصبح بإمكان «أي تلميذ أن يتابع على الكمبيوتر تقليد ملحمة الحياة على الأرض، ابتداء من بكتيريا المحيط البدائي، منذ حوالي أربعة مليار سنة إلى الآن، ويحقّب مسار تطورها بدقة». إذا كانت معارف الإنسانية تتضاعف اليوم كل عشر سنوات، فإنها في الثلاثين سنة القادمة ستتضاعف كل سنتين. وهكذا فالتعليم المعاصر لعصره، أي المتكيف مع آخر المستجدات المنهجية والاكتشافات العلمية، بات رهانا حاسماً. فمن فاته قطار تعليم حقاً حديث، يصنع أدمغة مساوية كماً وكيفاً لأدمغة المدارس والجامعات الغربية والعالمية الأرقى، فاته قطار المستقبل. ومن بُعد النظر، في نقد الذات، أن نعترف بأن المدارس والجامعات العربية والإسلامية، التي مازالت تسودها الأيديولوجيا الأصولية، تتخصص أكثر فأكثر في تخريج الأميين بالمفهوم



المعاصر للأمية: التخلف عن مسايرة التقدم العلمي ناهيك عن تكفير علوم الحداثة، التي كفّرها سيد قطب «في معالم في الطريق».

ما قاله سيد قطب، ردده الشيخ الشعراوي في كتابيه «معجزة القرآن» و «الأدلة المادية على وجود الله»، اللذين يُدرسان ابتداء من هذه السنة في المدارس المصرية، لتدمر عقول 800 ألف تلميذ مصري، كما أوضح ذلك كمال حامد مغيث، في الأسبوعية الدستور! في الجزائر مازالت المؤسسة المدرسية، هي المصنع الأول لتخريج الأصوليين والإرهابيين! «حتى أنه لو تسلم الإسلاميون السلطة، لما غيروا شيئاً من البرامج التعليمية من المدرسة إلى الجامعة» كما صرح بذلك جامعي جزائري لليومية الفرنسية لوموند! النخبة الجزائرية الحاكمة، لا تعوّل إلا على الحل الأمني، للقضاء على الإرهاب الأصولي، مستهترة بالحلين الناجعين حقاً: التربوي والاجتماعي، اللذين يجففان منابعة تجفيفاً، من دون إراقة قطرة دم واحدة.

نموذج تحديث وترشيد التعليم، في العالمين العربي والإسلامي، يمكنه أن يستلهم ـ كنقطة انطلاق ـ البرنامج التونسي، الذي حدّث التعليم بجميع درجاته تحديثاً واعداً: الفلسفة الحديثة ـ بدل علم الكلام كما في كثير من الدول العربية والإسلامية الأخرى ـ تُدرس في السنتين الأخيرتين من



التعليم الثانوي، التربية الدينية، المتخلفة والمخلّفة للعقول، التي كتبها أقصى اليمين الإسلامي بالتواطؤ مع يمين الحزب الاشتراكي الدستوري في السبعينات، استُبدلت بكتاب: «في الفكر الإسلامي المستنير»، ابتداء من هذه السنة، أُدخل تدريس السوسيولوجيا الدينية إلى الجامعة الزيتونية، بعد إدخال تاريخ الأديان المقارن إليها السنة الماضية. وهما علمان أساسيان، لا غنى عنهما في الدراسات الدينية، لتعليم الناشئة التفكير بنفسها، للتمييز بين الأسطوري والتاريخي في التراث، تأهيلاً لها لمعاصرة عصرها، حتى تغدو قادرة على صياغة مشروع مجتمعي: الحداثة رائده والعقلانية منطلقه.

تحديث وسائل الإعلام:

تحديث الإعلام، رهان أساسي. لأنه إذا كانت المؤسسة التعليمية، تضطلع بـ 20 % من مهام الثورة الإعلامية العالمية، التي تعصف عصفاً بالمجتمعات المغلقة، وبقايا التفكير القروسطية، فإن الراديو والتلفزيون يتكفلان بالـ 80 % الباقية. تحديثها يعني جعلها ـ أساساً منبراً لتنوير وعي مستمعيها ومشاهديها، بدلاً من تظليمه بدعاية دينية متخلفة ومخلّفة للأذهان. هنا أيضاً، يقتضينا نقد الذات الاعتراف، بأن وسائل الإعلام العربية مرصودة غالباً، لترويج الفكر الأصولي مباشرة أو مداورة: أليس التلفزيون المصري مثلاً منبراً للإرهاب



الأصولي؟ ألم يكن أحد الذين أفتوا بإعدام فرج فودة كمرتد، يطل بانتظام من شاشته الصغيرة على ملايين المشاهدين، لكنها ما تزال مغلقة دون رواد الحداثة، كالصديق الأستاذ محمود أمين العالم مثلاً؟!.

تحديث الثقافة:

الثقافة، بما هي تطوير للفكر النقدي، هي مهمة حاسمة، من مهام الطليعة العلمانية المناهضة تعريفاً لكل حقيقة مطلقة، متمثلة بقولة أوجست كونت: «لا توجد إلا حقيقة واحدة مطلقة هي أن لا شيء بمطلق». الفكر المناهض بامتياز لوهم الحقيقة المطلقة، هو الفكر التطوري القديم والحديث: من ديموقرطيس، أبيقور، لوكريس، الذين استشفوا بعبقرية فذة نظرية التطور، التي هي لب الحداثة، إلى مسكويه وإخوان الصفا، الذين اكتشفوا اكتشافاً رائداً: وحدة الأنواع الحية: النباتية، الحيوانية والبشرية. وهو ما تشهد له اليوم الهندسة الوراثية، التي برهنت على أن البرنامج الوراثي للبكتيريا، للزهرة، للبقرة، للقرد وللإنسان واحد. لولا العائق الابستمولوجي، الذي شكّله سِفْر التكوين، بإضفاء الشرعية الإلهية، على أسطورة الخلق من عدم السومرية ـ البابلية، القائلة بنظرية ثبات (فيكسزيم) الأنواع، ضد تطورها، لكانت الإنسانية قد قطعت منذ قرون شوطاً بعيداً في مسار انتقالها من



الأسطورة إلى التاريخ، من الميتوس إلى اللوجوس. من مهامنا أيضاً التعريف برواد العقلانية في العالم، الذين لا يكاد يعرفهم أحد. مثل: اريستارك الصاموصي، الذي دافع على حقيقة مركزية النظام الشمسي، ضد أسطورة مركزية الأرض، التي فرضها على العقول سفر التكوين.

ترجمة الفكر النقدي العلم والتكنولوجيا عامل أساسي في تحديث وترشيد الثقافة العربية، التي مازالت، بقطاعها السائد، ما قبل حديثة وما قبل نقدية.

تحديث منزلة المرأة:

بمدرسة الفتيات، اللواتي يكابدن أعلى نسبة أمية في العالم العربي والإسلامي؛ بإقرار المساواة في حقوق المواطنة الكاملة بين الرجل والمرأة، تطبيقاً للاتفاقية الدولية لمنع التمييز ضد المرأة، التي لم تدخل حيز التطبيق في البلدان العربية إلى اليوم؛ بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية التي تعامل المرأة بما هي «ناقصة عقل ودين»، أي قاصرة مدى الحياة، وتعويضها بقوانين أحوال شخصية وضعية، كقانون الأحوال الشخصية التركية، الذي ساوى بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق، بما في ذلك المساواة في الإرث، وألغى حد عقوبة الزنا، الذي ما زالت نساء إيران والسعودية والسودان يكابدنه؛ القانون الإسلامي، في الجمهورية الإسلامية



الإيرانية، الذي دخل حيز التطبيق منذ 9 يونيو 1996، إضافة لكل العقوبات الهمجية المرصودة للمرأة، يحرض الرجل، الذي يجد امرأته مع رجل آخر، بأن يقتلها ويقتله دون أن يتعرض للعقاب!

تحديث القوانين العربية:

بتوحيدها مع التشريعات الوضعية في العالم؛ بالمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، بقطع النظر عن انتماءاتهم الخصوصية.

تحديث شرط البروليتاريا:

حقوق الإنسان الأولية، المنتهكة يومياً في العالمين العربي والإسلامي، هم حقوق النساء وغير المسلمين والأقليات والعمال. من العدل تمتيع جميع هذه الفئات بحقوقهم الإنسانية، حتى يرتفعوا من منزلة الحيوان إلى منزلة الإنسان بالحقوق والكرامة. على جميع الدول العربية والإسلامية، أن تتبنى قوانين العمل الحديثة، وتوصيات «مكتب العمل الدولي» في جنيف، لنفس الغاية.

تحديث العربية:

لا يمكن تحديث العربية حقاً إلا في مجتمع حديث، فاللغة مرآة المجتمع الذي أنتجها، وكما يكون هو تكون هي



وعلى صورته هو تكون صورتها هي. قطاع واسع من المثقفين والأكاديميين، الذين يئسوا من تحديث العربية، بتبنيها لمعجم المصطلحات العلمية والتكنولوجية العالمية، هجروها إلى الكتابة عن الشؤون العربية باللغات الأجنبية. ربما كانوا يكررون، بعد أربعة قرون، خطأ لايبنيتز، الذي يئس مثلهم من تحديث الألمانية، فازدراها وكتب فلسفته وإسهاماته العلمية باللاتينية والفرنسية. لأن الألمانية لم تكن تصلح في نظره، لتكون لغة فلسفة وعلم. لكن التاريخ كذب ظنه. فبعده ببضعة عقود، كتب بها كانط فلسفته. ومذ ذاك غدت لغة الفلسفة بامتياز في أوربا والعالم!

كتاب هشام جعيط الأخير، عن محمد، الذي كتبه مباشرة بالعربية، مستخدماً فيه بعض المصطلحات الغربية، مثل الميتي، بادرة موفقة.



المحتويات





مكتبة
الفكر الجديد

هذا الكتاب

نعرف اليوم، لماذا تموت لغة؟ عندما تستبد بها فكرة ثابتة، تخشّبها، فتعيق تطورها، برفض إضفاء الشرعية، على تطور قواعدها ومعجمها، فتصاب بالانفصام إلى لغتين: فصحى الكتابة، وفصحى الحياة. دون أي تلاقح بينهما، كما يجري في اللغات الحية الأخرى، التي تجنبت غالباً، كالأنجلو-ساكسونية، إحلال الإرادوية الأصولية، محل قانون التطور اللغوي. لأن ذلك انتهاك للتاريخ، الذي لا يعترف إلا بالانتخاب الطبيعي، النقيض المباشر للانتخاب الإرادوي.

العفيف

